الدورة القرائية ٣٥

كتاب

الاستدلال العقلي العقدي

عند الإمام أحمد -رحمه الله-

د. حنان بنت عبدالعزيز العنزي

ملخص الورد الرابع
ص ٧٨ - ٩٦

إعداد مركز رسيل للاستشارات التربوية والتعليمية

https://kkitab.com

Katib_Kitab

إثبات صفة العلو

تضافرت الأدلة على علو الله جل جلاله على مخلوقاته؛ وذلك من طريق الكتاب والسنة والفطرة والعقل، وقد أجمع علماء أهل السنة على ذلك، مثبتين أن الله جل جلاله في السماء مستوٍ على عرشه، محيط بجميع خلقه سبحانه.

واستعمل الإمام أحمد رحمه الله **ضرب الأمثال، وقياس الأولى، وما يُعلم بضرورة العقل** في إثبات صفة العلو لله جل جلاله، ومن ذلك ما قاله ردًا على الجهمية قولهم أنه في كل مكان:

"...وقد أخبرنا أنه في السماء فقال:

﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦ ﴾[سورة الملك:١٦]

...ووجدنا كل شيء في أسفل مذمومًا".

فمن المعلوم بالضرورة العقلية تنزيه الله جل جلاله عن هذه الأماكن التي يقتضيها قولهم أنه في كل مكان، ولا يخلو منه مكان. فإذا كان المخلوق يتنزّه عن الأوصاف التي أطلقوها فالله عز وجل أحق بذلك التنزيه سبحانه العلي الأعلى.

وضرب الإمام أحمد مثلاً برجلٍ يحمل بيده قارورة صافية يرى ما بداخلها، فإن أمكن للعبد أن يُحيط بصره بما فيها من غير أن يكون داخلاً فيها؛ فالله جل جلاله أولى بذلك وله المثل الأعلى، فإنه محيط بجميع خلقه من غير مماسة ولا مخالطة ولا حلول.

إثبات المعية

معية الله سبحانه وتعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع على الحقيقة بالوجه اللائق بالله جل جلاله، فالله سبحانه وتعالى فوق سماواته عالٍ على خلقه وهو معهم بعلمه أينما كانوا، من غير أن يقتضي ذلك مخالطة أو مماسة.

والجهمية يستدلون بالمعية على الحلول، ويدّعون مع ذلك أنه سبحانه وتعالى مع خلقه من غير أن يكون مماسًا ولا مباينًا، فاستدل عليهم الإمام أحمد باستحالة ذلك؛ لاستحالة ارتفاع النقيضين واجتماعهما، والمماسة والمباينة متناقضان، فيمتنع أن يكون في كل شيء غير مماس ولا مباين في ذات الوقت.

كما استدل رحمه الله ببطلان اللازم على بطلان الملزوم محاجًا للجهمية في قوله: "فقلنا: أليس إذا كان يوم القيامة، أليس إنما هو في الجنة والنار والعرش والهواء؟ قال: بلى. فقلنا: فأين يكون ربنا؟ فقال: يكون في كل شيء كما كان حين في الدنيا في كل شيء، فقلنا: فإن مذهبكم إن ما كان من الله على العرش فهو على العرش، وما كان من الله في الجنة فهو في الجنة، وما كان من الله في النار فهو في النار، وما كان من الله في الهواء فهو في الهواء، فعند ذلك تبين كذبهم على الله جل جلاله".

فأبطل قولهم بالحلول يوم القيامة أيضًا ببطلان لازمه، وهو كون الله جل جلاله في أحد الأمكنة تعالى الله جل جلاله عما يقولون وتقدس سبحانه وبحمده.

إثبات الرؤية

أجمع أهل السنة والجماعة على أن المؤمنين يرون ربهم جل جلاله يوم القيامة بأعينهم، أما الدليل العقلي الذي استدل به الإمام أحمد فيُؤخذ من قوله:

"نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نُزيل عنه تعالى ذكره صفة من صفاته شناعة شنعت، ولا نُزيل ما وصف به نفسه من كلامٍ، ونزولٍ وخلوّه بعبده يوم القيامة، ووضع كنفه عليه، هذا كله يدل على أن الله يُرى في الآخرة".

إذ أن الصفات التي أخبر الله جل جلاله بها عن نفسه من الكلام والنزول والخلو بعبده تدل على إمكان رؤيته، فالرؤية أمر وجودي لا تقوم إلا بموجود.

ويؤكد الإمام أحمد هذا المعنى بقوله: " ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [سورة البقرة: ٢١٠]، ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢ ﴾ [سورة الفجر:٢٢]، فمن قال أن الله لا يُرى فقد كفر"، فالآيات التي أثبتت الإتيان والمجيء استدل بها الإمام أحمد على الرؤية، فإن الإتيان والمجيء يقتضي الرؤية.

المطلب الثاني

الاستدلال على مسائل الإيمان

الإيمان قول وعمل:

تقرَّر عند أئمة السلف أن الإيمان قول وعمل، واستفاضت النصوص من كلامهم في تقرير هذه المسألة ونقل إجماعهم عليها.

وقد استعمل الإمام أحمد رحمه الله الدليل العقلي في رده على المنحرفين في باب الإيمان وإبطال أقوالهم، ومن استدلالاته العقدية في هذه المسألة؛ قوله: " أمَّا من زعم أنَّ الإيمان الإقرار، فما يقول في المعرفة؟ هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار؟ وهل يحتاج إلى أن يكون مصدقًا بما أقر؟.."

جاء في هذا التقرير الاستدلال بقاعدة: **الجمع بين المتفقات والتفريق بين المختلفات؛** فاعتقادهم في إخراج العمل من الإيمان نشأ من قولهم: إن الإيمان أصل واحد لا يتجزّأ ولا يتبعّض، فاحتج عليهم باعتقادهم في الإيمان، وأنه يكون من شيئين أو من ثلاثة أشياء عند بعضهم - المعرفة، والإقرار، والتصديق - فحاجَجَهم بأن المعرفة شيء، والإقرار شيء، والتصديق شيء، إذًا فهو شيء بعد شيء، كذلك يكون الإيمان شيئًا واحدًا، ويتجزّأ لعمل وإقرار ومعرفة، فلماذا لا يصح عندكم أن الإيمان عمل وإقرار ومعرفة وتصديق، كما يصح عندكم أنه إقرار ومعرفة وتصديق؟ ففي ذلك تفريق بين المتفقات، وهذا لا يقبله العقل.

وأيضًا استدل عليهم بأن بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فقد قرَّر المخالف أن الإيمان لابد فيه من المعرفة والتصديق، فألزمه الإمام أحمد على هذا القول بأن يجعل العمل من الإيمان.

زيادة الإيمان ونقصانه:

قال أبو عبدالله: "يا عجباه! إن قال لكم: يزيد وينقص رجمتموه، وإن قال: يتفاضل تركتموه؟! وهل شيء يتفاضل إلا وفيه الزيادة والنقصان؟!"

في هذا التقرير استدلال بالتفريق بين المتماثلات، والاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه، والاستدلال باللازم على الملزوم، فإن القول بتفاضل الإيمان هو نفسه القول بالزيادة والنقصان، فهما من هذه الجهة متماثلان، ويعتبر هذا من الاستدلال باللازم على الملزوم؛ إذ يلزم من القول بتفاضل الإيمان إثبات أن الإيمان يزيد وينقص، فإن التفاضل يكون بحسب الزيادة والنقصان.

ومما ذكره الإمام أحمد أيضًا حول هذه المسألة أن النافين لزيادة الإيمان منعوها بحجة أن الزيادة غير معروفة وغير محدودة، فقال رحمه الله:

" فإن زعموا أنهم لا يقبلون زيادة الإيمان من أجل أنهم لا يدرون ما زيادته، وأنها غير محدودة، فما يقولون في أنبياء الله وكتبه ورسله، هل يُقرون بهم في الجملة، ويزعمون أنه من الإيمان؟ فإذا قالوا: نعم. قيل: هل تجدونهم أو تعرفون عددهم؟ أليس إنما يصيرون في ذلك الإقرار بهم في الجملة ثم يكفّوا عن عددهم، فكذلك زيادة الإيمان".

وهذا الاحتجاج العقلي في مسألة زيادة الإيمان، وما رد به الإمام أحمد على من منع القول بالزيادة احتجاجًا بأن الزيادة غير محدودة؛ إنما هو قياس عقلي بين المتماثلات؛ إذ يلزم من هذه ما يلزم من الأخرى، فإذا كان المؤمن يؤمن بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، والكتب جملةً دون معرفة عددهم، فكذلك الإيمان يُقال فيه بالزيادة دون الحاجة إلى المطالبة بحد له كما يزعمون.

المطلب الثالث

الاستدلال على مسائل القدر

خلق أفعال العباد

تقرَّر عند علماء أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله سبحانه وتعالى؛ وهو **أصل مستفيض** في كلام أهل السنة وتقريراتهم؛ من ذلك تصنيف الإمام البخاري لكتابه: "خلق أفعال العباد" في الرد على القدرية.

ويجدر التنبيه أنّ **مسائل القدر كمسائل الإيمان مما لا يتقرر بالدلائل العقلية**، فهي من المسائل التي قررها السلف بالنصوص الشرعية ولا مجال للعقل فيها، إلاَّ أنَّ أهل العلم ناظروا المخالفين في هذا الباب بالأدلة العقلية المستنبطة من الأدلة النقلية.

ومما حاجَّ به الإمام أحمد رحمه الله القدرية هو قوله: " ومن زعم أن الله شاء لعباده الذين عصوه الخير والطاعة، وأن العباد شاؤوا لأنفسهم الشر والمعصية، فعملوا على مشيئتهم، فقد زعم أن مشيئة العباد أغلظ من مشيئة الله تبارك وتعالى، فأي افتراء على الله أكثر من هذا؟!".

فالدليل العقلي الذي قرَّره الإمام أحمد رحمه الله أن **إرادة الخالق سبحانه فوق كل إرادة**، وهذا من مقتضيات الضرورة العقلية، فمن مُقتضيات كونه خالقًا قادرًا مريدًا؛ يمتنع أن تمضي إرادةٌ فوق إرادته، ويلزم من قول القدرية أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله وهذا من أقبح الأقوال.

وهذا الدليل الذي ذكره الإمام أحمد رحمه الله مُستند على الأدلة الشرعية التي تُثبت أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله عز وجل؛ واتفق سلف الأمة أن الله جل جلاله خالق كل شيء، وأن العباد لهم مشيئة وقدرة **يفعلون بها ما أقدرهم الله سبحانه عليه**، مع قولهم أن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله سبحانه وبحمده.

المطلب الرابع

الاستدلال على مسألة تحريم الخروج على الولاة

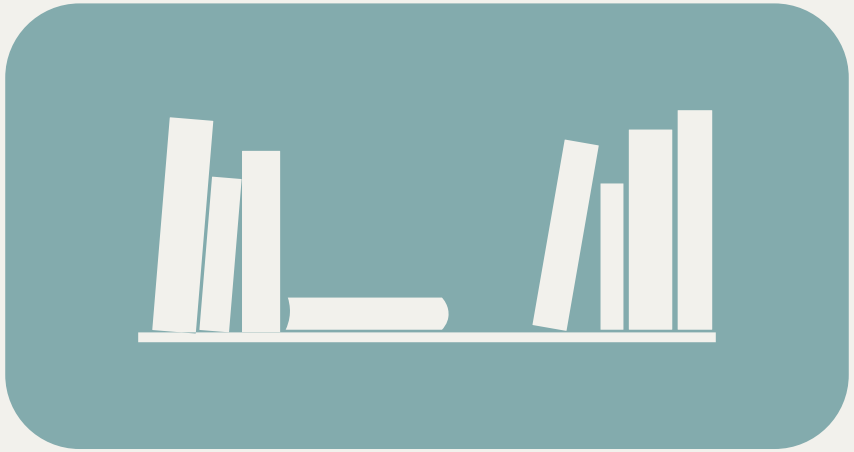

إن مما تقرَّر عند السلف وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر وتحريم الخروج عليهم، والصبر على أذاهم -إِن وُجد- وإقامة الصلاة والجهاد معهم، وانعقد إجماعهم على ذلك.

وهي من المسائل التي دَرَج السلف على ذكرها في كتب الاعتقاد التي صنّفوها؛ لارتباطها بأمرين:

الأول: مخالفة بعض الفرق لهم فيها كالخوارج والمعتزلة.

والثاني: ارتباطها بعقيدة تكفير المخالف.

روى أبو الحارث قال: "سألت أبا عبد الله في أمرٍ كان حدث ببغداد، وهمَّ قوم بالخروج، فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم، فأنكر ذلك عليهم، وجعل يقول: سبحان الله! الدماء، الدماء، لا أرى ذلك، ولا آمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة يُسفَك فيها الدماء، ويُستباح فيها الأموال، ويُنتهك فيها المحارم، أما علمت ما كان الناس فيه، يعني أيام الفتنة، قلت: والناس اليوم، أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟ قال: وإن كان، فإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف عمّت الفتنة، وانقطعت السبل، الصبر على هذا، ويسلم لك دينك خير لك، ورأيته يُنكر الخروج على الأئمة، وقال: الدماء، لا أرى ذلك، ولا آمر به".

والملاحظ من كلام الإمام السابق استدلاله بقاعدة عقلية مشهورة، وهي **ارتكاب أخف الضررين لاتقاء أشدهما**، وأن درء المفاسد مقدم.

ومما سبق عرضه من مسائل وتطبيقات للاستدلالات العقلية العقدية من خلال كلام الإمام أحمد رحمه الله في أبواب الاعتقاد المختلفة؛ يتضح بجلاء مدى استعماله للدليل العقلي **وفق منهجية منضبطة، وبأسلوب بعيد عن التعقيد والتكلف**.

الخاتمة

النتائج:

١ اهتمام الإسلام بالعقل، وحثه على استعماله في حدود معرفته وإدراكه.

٢ الأدلة النقلية غنيّة بالدلائل العقلية؛ فقد يكون الدليل نقليًا عقليًا.

٣ وسطية منهج أهل السنة والجماعة في استعمال الدليل العقلي بين طوائف الأمة.

٤ أهمية استعمال الدليل العقلي في إثبات مسائل الاعتقاد.

٥ أن الأصل هو استعمال الدليل النقلي عند السلف لكن الدليل العقلي كان له وجود في تقريراتهم، ووُجد استعماله في مصنفاتهم غالبًا في معرض الرد على المخالفين.

٦ من أبرز من استعمل الدليل العقلي من أئمة السلف المتقدمين: الإمام أحمد رحمه الله، وقد ظهر ذلك في مناظراته مع أهل البدع ورده على المخالفين.

٧ تعددت مسالك الإمام أحمد في استعمال الدليل العقلي العقدي؛ مما يدل على سعة فهمه وقوة حجته.

٨ كان استعمال الدليل العقلي العقدي عند الإمام أحمد رحمه الله منضبطًا بضوابط متوافقة مع أصول الشريعة ومقاصدها.

٩ ظهور قوة استدلالات الإمام أحمد رحمه الله العقلية في إثبات مسائل الاعتقاد.

التوصيات

- تفعيل دور الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد، ومحاولة تطويره، مع وضع المنهجيات والضوابط العلمية الصحيحة في استعماله.

- إبراز المنهج العقلي الصحيح الذي سلكه السلف؛ والذي لا يُعارض النقل الصحيح بحال، بإجراء دراسات علمية بحثية عن استدلال أئمة السلف بهذا النوع من الأدلة العقلية.

والحمدلله أولاً وآخرًا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرًا